

مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والستون



الجلسة ٧٢٩٢

الأربعاء، ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، الساعة ١٥/١٧

نيويورك

الرئيسة	السيدة بير سيفال	(الأرجنتين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إيليتشوف
	الأردن	السيد النبر
	أستراليا	السيدة كنغ
	تشاد	السيد غومبو
	جمهورية كوريا	السيد لي كيونغ شول
	رواندا	السيد مانزي
	شيلي	السيد باروس ميليت
	الصين	السيد غاي واي مينغ
	فرنسا	السيد لاميك
	لكسمبرغ	السيدة لوكاس
	ليتوانيا	السيدة ياكوبوني
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد مارك لايل غرانت
	نيجيريا	السيد أدامو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد شيرمان

جدول الأعمال

الحالة في كوت ديفوار

رسالة مؤرخة ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من
رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) بشأن كوت ديفوار
(S/2014/729).

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات
الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التوصيات إلا للنص
باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى:
Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة
إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1459395 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٧.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في كوت ديفوار

وقد بذل فريق الخبراء جهداً من أجل تحسين التعاون مع السلطات الإيفوارية عن طريق البعثة الدائمة في نيويورك وفي أبيدجان على حد سواء، ونوّه أيضاً إلى أن الاتصالات مع السلطات الإيفوارية قد تحسنت، على الرغم من أنه يرى أنه لا يزال هناك مجال للتحسين.

وسلم الفريق بأن الانتخابات التي جرت في خريف عام ٢٠١٥ تعتبر لحظة حاسمة بالنسبة لكوت ديفوار والمجتمع الدولي فيما يتعلق بتقييم التقدم الفعلي المحرز في الحالة الأمنية. وفي ذلك السياق، أشار المنسق إلى أن عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج قد استبعدت حتى الآن عدداً كبيراً من المقاتلين، وأن إصلاح القطاع الأمني لا يزال يتأثر سلباً جراء الانقسامات الداخلية بين عناصر القوات الجديدة السابقين والجيش النظامي، اللذين تحاربا أثناء الأزمة التي أعقبت الانتخابات في عام ٢٠١١.

وأعرب الفريق عن القلق إزاء الدور المزعزع للاستقرار الذي ما زال يقوم به بعض قادة المناطق السابقون، أو يحتمل قيامهم به في كوت ديفوار. وأشار الفريق على وجه التحديد إلى السيد مارتين كواكو فوفيه، فيما يتعلق بسيطرته على المدفعية الثقيلة التي نقلت إلى البلد في انتهاك لنظام الجزاءات المفروض. وأشار الفريق أيضاً إلى السيد إسيكا واتارا - المعروف أيضاً باسم أكاء واتاو - فيما يتصل بأنشطته الجنائية المستمرة، وهي أيضاً ذات صلة بالموارد الطبيعية.

وفيما يخص الموارد الطبيعية، والماس على وجه التحديد، فقد لاحظ الفريق أن السلطات الإيفوارية قد أحرزت تقدماً، على الرغم من أنه لا يزال يتعين تنفيذ معظم قواعد ونظم سلامة سلسلة المسؤوليات المتعلقة بالماس. واستمر أيضاً تعدين الذهب والماس بطريقة غير مشروعة، علاوة على تهريب الكاكاو في جميع أنحاء البلد. وشملت تلك الأنشطة عمال مناجم حرفيين أجانب من بوركينا فاسو وتوغو وغينيا ومالي.

رسالة مؤرخة ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) بشأن كوت ديفوار (S/2014/729)

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2014/729، التي تتضمن رسالة مؤرخة ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، موجهة إلى رئيسة المجلس من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) بشأن كوت ديفوار.

يستمع مجلس الأمن في هذه الجلسة إلى إحاطة إعلامية يقدمها سعادة السيد كريستيان باروس ميليت، الممثل الدائم لشيلي، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) بشأن كوت ديفوار.

أعطي الكلمة الآن للسفير باروس ميليت.

السيد باروس ميليت (شيلي) (تكلم بالإسبانية): يسرني أن أحاطب أعضاء المجلس بصفتي رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) بشأن كوت ديفوار.

في البداية، يشرفني أن أخص الاستنتاجات الرئيسية الواردة في تقرير منتصف المدة الذي أعده فريق الخبراء (S/2014/729)، المقدم عملاً بالقرار ٢١٥٣ (٢٠١٤)، والمناقشة المتعلقة باستنتاجات الفريق خلال المشاورات غير الرسمية التي أجرتها اللجنة في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر.

التي يشنها مقاتلون مجهولو الهوية، والأنشطة المتصلة باستغلال الموارد الطبيعية، لا سيما وأنها تزيد من حالة عدم الاستقرار في البلد، وعدم المبادرات المعنية ببناء القدرات.

ودعت الوفود أيضا فريق الخبراء إلى مواصلة رصد التطورات في الحالة الأمنية في كوت ديفوار، وأن يبلغ اللجنة بناء على ذلك. وقد وافقت اللجنة على تقييم توصيات الفريق والبت في الإجراءات التي يمكن اتخاذها.

وكما تعلم اللجنة، فإنني أعترم زيارة كوت ديفوار في الفترة من ٢ إلى ٧ تشرين الثاني/نوفمبر. ويتمثل الهدف من تلك الزيارة - الذي تم وضعه بالتعاون الوثيق مع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار - في التشديد على أهمية التنفيذ الكامل لأحكام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وجمع معلومات مباشرة عن الحالة في كوت ديفوار، فضلا عن بدء حوار متواصل بين السلطات الإيفوارية واللجنة. وعلاوة على ذلك، فإن الزيارة ستساعد على تقييم التحديات التي تواجهها كوت ديفوار في تنفيذ التدابير التي فرضها المجلس، والتي من شأنها أن ترشد مجلس الأمن في تحديد نظام الجزاءات في المستقبل. وأعترم أن أقدم إحاطة إعلامية إلى لجنة الجزاءات ومجلس الأمن لدى عودتي من أبيدجان.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أشكر السيد باروس ميليه على إحاطته الإعلامية.

وأدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٢٥ .

وحذر الفريق أيضا من شأن وجود أعداد كبيرة من الجاليات الأجنبية في كوت ديفوار، بما في ذلك، على سبيل المثال، احتلال المتزه الوطني (Mt Peko) من قبل ٢٤ ٠٠٠ من رعايا بوركينا فاسو، أن يؤدي إلى تسارع تصعيد التوترات الاجتماعية.

واختتم المنسق ملاحظاته بأن أبلغ اللجنة بأن الفريق سيواصل التركيز على التحقيقات المتصلة بالعناصر ذات الصلة بجناح غباغبو المتطرف الذي ما يزال يمارس أنشطته من غانا، وفيما يتصل بالروابط بين استغلال الموارد الطبيعية وانتهكات نظام الجزاءات، وبشأن استخدام الإيرادات المتأتية من نظم فرض الضريبة الموازية غير المشروعة، فضلا عن مواصلة التركيز على قدرات مراقبة الحدود، وعلى وجود كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر التي ما تزال غير محددة في كوت ديفوار.

وأثناء مشاورات اللجنة غير الرسمية التي عقدت في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، أثنت الوفود على الفريق، لعمله الدؤوب الرامي إلى رصد تنفيذ نظام الجزاءات والإبلاغ عنه. وشددت الوفود أيضا على أهمية الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، بوصفها عاملا أساسيا لتقييم التقدم الفعلي الذي أحرزته كوت ديفوار.

وفي حين سلم العديد من أعضاء اللجنة بالتقدم المحرز فيما يتعلق بالحالة الأمنية وتحقيق النمو الاقتصادي، فقد تشاطروا أيضا الرأي القائل بأنه لا يزال هناك ما يدعو إلى القلق، بما في ذلك ما يتعلق بالتأخير في تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والإفلات من العقاب، والهجمات المسلحة